مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد 11، العدد 2 – ديسمبر 2024

OEB Univ. Publish. Co.

تأثير أزمة المياه على الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط–أنموذج–تركيا–العراق

The impact of the water crisis on security and peace in the Middle East-example-Turkey-Iraq

فؤاد ياسر زواوي [1]* سميرة ناصري [2]

[1] جامعة فرحات عباس خنشلة zouaoui.fouadyasser@univ-khenchela.dz

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة samira.naseri@univ-biskra.dz

تاريخ التسليم:(2024/06/5)، تاريخ المراجعة:(2024/12/02)، تاريخ القبول:(2024/12/22):

الملخص

تعتبر أزمات المياه من القضـــايا التي تهدد الأمن والســـلم العالمي و الإقليمي والعلاقات بين الدول، كأزمة المياه بين تركيا والعراق، حيث تعتبر من بين القضـــايا التي تهدد الأمن والســـلم بين الدول الأطراف بصـفة خاصـة، و الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، في ظل عدم وجود قانون دولي واضـح وصـارم يضـع حل ملزم بين الطرفين من جهة، ومن جهة أخرى تدخل العديد من الدول في هذه الأزمة بما يخدم مصـــالحها، وجعل النزاع يأخذ عدة أبعاد سـياسـية ،اقتصـادية ،اجتماعية ودينية، نظرا لخصـوصـية المنطقة من تنوع ثقافي و ديني.

رغم كل المعطيات الســـابقة، قامتا الدولتين بعدة خطوات لبناء الســـلام وإبعاد التوترات المتعلقة بمشكلة المياه.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المائية، تركيا، العراق، الشرق الأوسط.

Abstract

Water crises are among the issues that threaten global and regional security and peace and relations between countries, such as the water crisis between Turkey and Iraq, as they are considered among the issues that threaten security and peace between the states parties in particular, and regional security and peace in the Middle East region in general, in the absence of a clear and strict international law that establishes a binding solution between the parties on the one hand, and on the other hand, many countries intervened in this crisis to serve their interests, and make the conflict take several political, economic, social and religious dimensions, due to the specificity of the region of cultural and religious diversity.

Despite all the previous data, the two countries have taken several steps to build peace and remove tensions related to the water problem

Key words. Water crisis .Turkiye. Iraq. The Middle East.

.

* فؤاد ياسر زواوي: zouaoui.fouadyasser@univ-khenchela.dz

1.مقدمة

تبذل مختلف الفواعل في النظام الدولي مجهودات كبيرة، سـواء أكانت رسـمية عن طريق الدول أو غير رسـمية عن طريق المنظمات الدولية غير الحكومية أو عن طريق الأفراد، لتعزيز الأمن والسلم الدوليين والتخفيف من حدة الأزمات التي تهدد آمن وسلم العالم والإنسان، وتختلف هذه الأزمات باختلاف أماكنها، وأسبابها، ومن بين هده الأسباب المياه.

وبرغم أن الأزمات المتعلقة بالمياه ليست وليدة الساعة إلى أنها طغت على المشهد السياسي مؤخرا، وشـغلت اهتمام مراكز البحث والسـياسـة والمهتمين بقضـايا الماء، وحتى الشـعوب، لأنها أصبحت من أهم الأسباب التي تهدد امن وسلم الدول والشعوب على كل المستويات، الفرد، الدولة، الإقليم والعالم، وتعتبر أزمة المياه بين تركيا والعراق من أهم الأزمات المائية الدولية، نظرا لأهمية الموارد المائية للبلدين، فالمياه بالنسبة للحكومة التركية ليست مورد طبيعي وفقط بل هو أهم عنصر في سـياسـاتها الداخلية والخارجية، مما يؤثر على حصـة العراق المائية و يؤدي إلى توتر العلاقات بين البلدين، وخلق مناخ مناسـب لتدخل الدول الكبرى في المنطقة لتمرير أجندتها السـياسـية، مما يهدد الأمن والسلام بين الدولتين وفي منطقة الشرق الأوسط. ومن خلال ما قيل تحاول دراستنا هذه الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر أزمة المياه بين العراق وتركيا على الأمن والسـلم في منطقة الشـرق الأوسط؟

وللإجابة على الإشكالية والفرضية المطروحة تم تقسيم المقال إلى: ثلاث محاور حيث يتناول المحور الأول أسـباب الأزمة بين العراق وتركيا، بينما سـيتناول المحور الثاني المشـروعات المائية التركية وتداعياتها على العراق، وعلى العلاقة بين البلدين وعلى منطقة الشـرق الأوسـط، أما المحور الثالث والأخير سيتناول مستقبل الأزمة في ظل الظروف الإقليمية والدولية.

2. أسباب الأزمة بين العراق وتركيا:

يعتبر تسير الموارد المائية المشتركة بين تركيا والعراق من أهم الملفات والقضـايا التي تشـغل اهتمام حكومة البلدين، لأن أي إنشاءات أو تعديلات تقوم بها تركيا على مجرى النهرين دون إخطار العراق يولد أزمة مباشـرة بين البلدين نظرا للأهمية الكبيرة التي يمثلها هذا المورد للعراق في مختلف القطاعات والمجالات.

1.2 أهمية نهري الدجلة والفرات لكل من العراق وتركيا:

لنهري دجلة والفرات أهمية بالغة لتركيا والعراق اقتصـاديا واجتماعيا وسـياسـيًا، حيث يعتبران أحد ركائز الأمن القومي وتحقيق التنمية المستدامة.

1.1.2 الأهمية السياسية والاقتصادية لنهري دجلة والفرات لدولة تركيا:

للنهرين أهمية بالغة للبلد.

1.1.1.2 الأهمية الاقتصادية لنهري دجلة والفرات لدولة تركيا:

يشـــكل نهري دجلة والفرات 28% من الثروة المائية التركية، إذ يلعبان دورا كبير في عملية التنمية في الجنوب الشرقي التركي، حيث يعتبران أهم عنصر في المشاريع المائية هناك، مشاريع الغرض منها تحقيق أهداف اقتصادية من خلال التحكم في جريان المياه، و تحويل إقليم متخلف إلى إقليم مزدهر اقتصـــاديا، من خلال توفير حوالي 4مليار جالون من الماء في هذا المشروع لإرواء مساحات من الأراضـي تقدر ب20000كليومتر مربع، وتوليد 5/1 من الطاقة الكهربائية التي تنتجها تركيا في الوقت الحالي، وتوفير ما يزيد على ثلاثة ملايين فرصـــة عمل ومضـــاعفة الدخل الفردي القومي، وجعل المنطقة منطقة رخاء زراعيا وصـــناعيا (بولوك، وآخرون، 1999).

وهذا ما يمكن ملاحظته في الخريطة المرفقة رقم 1:

الشكل 1: الأهمية الاقتصادية لنهري دجلة والفرات لدولة تركيا

المصدر: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-64236190

ومن خلال ما تم تناوله يمكننا القول أن الحكومة التركية تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية في إقليم الجنوب، زراعيا وطاقويا، من خلال إرواء مساحات زراعية أوسع وجعل المنطقة سلة غذاء تركيا والشرق الأوسط، ودمج سكان الجنوب في هذه العلمية لرفع من المستوى المعيشي لهم من خلال توفير فرص عمل أكثر.

كذلك قامت دولة تركيا بوضع العديد من المولدات الكهربائية لإنتاج الطاقة للاستخدام الداخلي من جهة ولتصديرها الى الدول المجاورة من جهة اخرى وعلى رأسها العراق، واستعمال ورقة الطاقة في لتحقيق مكاسب اقتصادية في عمليات التبادل مع العرق.

تمنح المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات قوة اقتصادية كبيرة لتركيا على المستوى الداخلي والخارجي، حيث تسهم في توفير الغذاء والطاقة وفرص العمل للسكان داخليا، وتقوي مركز تركيا الاقتصادي خارجيا، حيث تسعى القيادة التركية لإدخال الغذاء والطاقة في عملية تبادلية مع العرق للحصول على النفط بأسعار تفضليه، الغذاء والطاقة مقابل النفط.

2.1.1.2 الأهمية السياسية لنهري دجلة والفرات لدولة تركيا:

وانطلاقا من الأهمية الاقتصادية تلعب الأهداف السياسية غير المعلنة أهمية كبيرة للمشاريع المائية لدولة تركيا، حيث يعتبر تحقيق الاستقرار السياسي في الإقليم الجنوبي غايتها وهدفها الأول، وتسعى الحكومة التركية إلى كسب مساندة السكان من خلال توفير لهم كل ما يحتاجون من عمل و رخاء، للقطع الطريق أمام حزب العمال الذي يجد من الظروف الصعبة في المنطقة مناخ مناسب لتمرير أفكاره والقيام بعمليات تخريبية، ومن خلفه الدول التي تريد الضغط على تركيا من خلال هذه الورقة كالعراق وسوريا اللاتيني تقدمان كل التسهيلات والدعم لحزب العمال. كذلك يعتبر نهري دجلة والفرات ورقة رابحة في يد الحكومة التركية لضغط على دول الجوار ومن بينهم العراق من اجل تسهيل تجسيد أجندتها الخارجية (بولوك، وآخرون، 1999)

تلعب المشاريع التركية على نهري دجلة والفرات دور كبير في السياسات الاقتصادية والتنموية في البلد، حيث تهدف لتحقيق أهداف سياسية معلنة وغير معلنة، كتحقيق الاستقرار السياسي عن طريق تحقيق الرفاه لسكان المنطقة وليس عن طريق العمليات العسكرية.

وبرغم بما تقوم به السلطات السياسية والعسكرية في دولة تركيا في منطقة الجنوب، لم تتوقف العمليات العسكرية من طرف حزب العمال الكردي، حيث يرى أن هذه السياسات هي مجرد محاولات من طرف الحكومة التركية لأبعاد سكان المنطقة عن الحزب لأنهم مصدر دعمه ومحاصرته وعزله.

2.1.2. الأهمية السياسية والاقتصادية لنهري دجلة والفرات لدولة العراق:

للنهرين أهمية بالغة للعراق نذكر منها:

1.2.1.2 الأهمية الاقتصادية لنهري دجلة والفرات لدولة العراق:

تعد التنمية الزراعية أول خطوة لتلبية حاجيات الغداء وتوفير فرص العمل وتزويد القطاع الصناعي (الصناعات التحويلية) بالمواد الأولية والمساهمة في تنويع وزيادة الصادرات المحلية، وعلى هذا الأساس تمنح الحكومة العراقية أهمية بالغة لمياه دجلة والفرات لأنهما يعتبران المصدر الرئيسي للمياه في عملية الزراعة، إذا تدخل مياه دجلة والفرات في إرواء 22 مليون دونم، ما يقارب 80% من الأراضي المستغلة للزراعة، والمقدرة بحوالي 30% من إجمالي المساحات الصالحة للزراعة، وباقي حوالي 70% من المساحات الزراعية التي يمكن أن تستغل في التنمية الزراعية وبالتالي توفير مناصب عمل و زيادة الدخل الفردي وتحقيق الآمن الغذائي، مما ينعكس على الجانب الاقتصادي و السياسي لدولة العراق، حيث ساهم الناتج الزراعي ب6.9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2004 و2005م، كما يسعى العراق لتنويع الصادرات خارج المحروقات (الطاهر، 2018).

ومما سبق فأن أي مشروع تقوم به تركيا على نهري دجلة والفرات يعتبر تهديد للأمن الغذائي لدولة العراق منذ القدم وهذا ما توضحه الخارطة المرفقة رقم 2.

الشكل 2: الأهمية الاقتصادية لنهري دجلة والفرات لدولة العراق

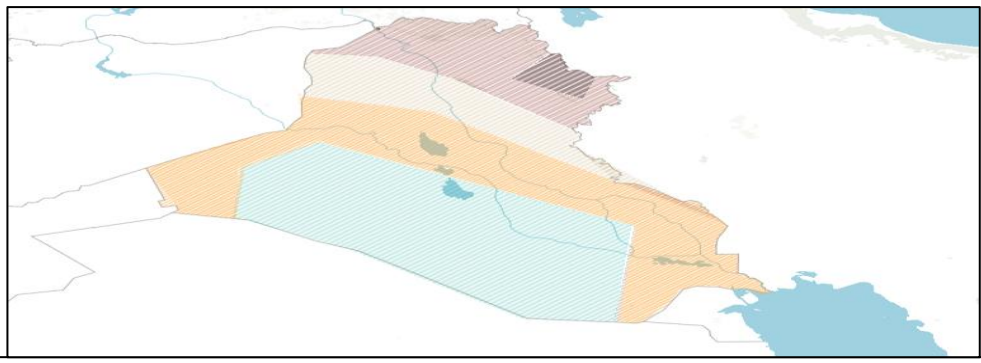

الخريطة رقم 2: نقشة أمواج.ميديا منبع :آوجي وجاسم (2017) ايجاد شده با Datawrapper

وانطلاقًا من الأهمية الاقتصادية يعتبر العراق بلد زراعي لاعتماده بشكل كبير على هذا القطاع، ونظرا للجفاف وقلة الأمطار تولي الحكومة العراقية أهمية كبيرة لنهري دجلة والفرات لأنهما المصدر

الرئيسي لإرواء الأراضي الزراعية هناك، وأي انخفاض في منسوب مياه النهرين يؤدي إلى إتلاف المحاصيل الزراعية وبالتالي تضرر القطاع الزراعي في العراق، كذلك تقلص مساحة الأراضي الخصبة بسبب الجفاف والتصحر الناتج عن قلة المياه أو تلوثها بسبب انخفاض مستوياتها وزيادة تركيز الأملاح فيها.

2.2.1.2 الأهمية السياسية لنهري دجلة والفرات لدولة العراق:

لا يمكن الحديث عن تحقيق استقرار سياسي دون تحقيق الأمن الغذائي و الاكتفاء الذاتي في أي بلد آو منطقة في العالم، والحكومة العراقية تعرف هذا جيد، وعلى هذا الأساس تعطي أهمية بالغة لمياه نهري دجلة والفرات، وتسعى جاهدة للحفاظ على الكميات التاريخية التي تصلها والعمل على زيادتها، بالإضافة إلى أن مشاريع التنمية الموضوعة من طرف القيادة العراقية تعتمد في معظمها على المياه، حيث تدخل هذه الأخير في كل المشاريع الزراعية الصناعية وتوليد الطاقة، كذلك يمكن أن توفر مصدر أخر لجلب العملة الصعبة خارج مجال المحروقات، كما يعتبر تحقيق الأمن الغذائي ورقة رابحة في يد الحكومة العراقية للمناورة على المستوى الخارجي، في ظل ما تعرفه المنطقة من تجاذبات وأزمات داخلية وإقليمية (الطاهر، 2018).

2.2 .جذور الأزمة وأسبابها:

لا تخلوا الاتفاقيات بين تركيا والعراق من الاتفاقيات التنظيمية لاستخدام مياه دجلة والفرات مند الحقبة الاستعمارية إلى يومنا هذا، انطلاقا من الحكم العثماني، مرورا بالوجود الفرنسي و البريطاني، ثم مرحلة الاستقلال، حيث كانت اتفاقية 1946م، أول اتفاقية موقعة من طرف العراق مع تركيا بعد استقلاله سنة 1932م، نصت على تعزيز الصداقة وحسن الجوار بين البلدين من خلال الحفاظ على مياه النهرين والعمل المشترك أثناء القيام بالمشاريع وتبادل المعلومات، وتوالت الاجتماعات بعدها دون التوصل للاتفاق، مع استمرار تركيا بإنشاء و بناء السدود (سد كيبان) في تركيا و(سد الطبقة) في سوريا على نهري دجلة والفرات، مما أدى إلى انخفاض منسوب مياههما من جهة وزيادة ملوحتها بعد استعمالها من جهة أخرى ، حيث انعكس هذا على العلاقات السياسية و أدى إلى توترها، ما استدعى توسط المملكة العربية السعودية للوساطة من أجل التوقيع على اتفاقية ملزمة بين الطرفين لكنها لم تنجح في ذلك، ويعتبر مشروع جياب من أهم المشروعات التركية على النهرين وسبب أكبر أزمة بين البلدين (الأنصاري، 2018).

1.2.2 الأسباب المباشرة للأزمة:

وهي الأسباب المتفق عليها وغير الحقيقية (الأنصاري، 2018):

-تعنت موقف دولة تركيا:

حيث يرى الجانب التركي أن مياه دجلة والفرات مياه تركية خالصة، ولتركيا الحق الكامل في استغلال مياهها، وأن مياه دجلة والفرات تدخل تحت السيادة التركية التي تمنحها الحرية الكاملة في التصرف فيها، دون الأخذ بالاعتبار أي ضرر ينجم عن ذلك قد يصيب دول الجوار، مثلما حدث بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هذا المبدأ قوبل برفض دولي.

- الضرر الواقع على العراق:

تعتبر السياسات المائية التركية تهديد مباشر لمختلف القطاعات الحيوية في العراق، مما يدفع بهذه الأخيرة إلى استعمال كل الوسائل الممكنة لدفاع عن مصالحها، وطالبت بالاستعمال العادل والمنصف للمياه مع منع الضرر الواقع عليها في إطار السيادة المقيدة على المياه والأنهار الدولية.

-عدم الوصول إلى أرضية اتفاق:

برغم من الجهود المباشرة بين الطرفين والجهود غير المباشرة عن طريق الوساطة الدولية والمساعي الحميدة، فشلت الدولتين في الوصول إلى أرضية اتفاق بسبب الأجندة غير المعلنة التي تعكس الأسباب الخفية للأزمة.

2.2.2 الأسباب غير المباشرة للأزمة:

وهي الأسباب الحقيقية غير المعلنة (الشمري، 2020):

-تسييس أزمة المياه بين الدولتين:

حيث استعملت أزمة المياه بين الدولتين لتحقيق أغراض سياسية، وأصبحت ورقة في يد كل طرف للضغط على الطرف الأخر.

- إدراج المياه كشرط مسبق قبل الدخول في أي مفاوضات:

حيث تحاول كل من تركيا والعراق فرض التطرق إلى أزمة المياه كشرط مسبق قبل الدخول في تعاون بين البلدين، مما أدى إلى فشل العديد من المبادرات بين الطرفين.

-المياه مقابل البترول:

تســـعى تركيا للحصـــول على موارد الطاقة بأقل تكلفة من العراق وذلك بمحاولة إدخال مياه دجلة والفرات في صـفقاتها الطاقوية مع العراق، كما صـرح العديد من مسـئوليها، حيث يرون أن من حق تركيا الاستفادة من بترول العراق، مثلما تستفيد العراق من مياه تركيا.

برغم من المجهودات الـدوليـة المبـذولـة لإيجـاد حـل للأزمـة بين دولتي تركيـا والعراق، إلى أنهـا اصـــطدمت بتعنت تركي، هذا الموقف يعكس الأســباب غير المباشــرة والخفية التي تســعى تركيا لتحقيقها من خلال إدارتها لأزمة المياه مع العراق بهذه الطريقة.

3. المشاريع المائية التركية وتداعياتها على دولة العراق وعلى دول الجوار الإقليمي:

قامت دولة تركيا بإنجاز العديد من المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات.

1.3 أبعاد المشاريع المائية التركية على نهري دجلة والفرات:

تعد مختلف المشـــاريع المائية والكهربائية المقامة على النهرين الحل الاســـتراتيجي المناســـب لأزمة الحكومة مع سكان المنطقة داخليا، أما على المستوى الخارجي تسعى تركيا أن تساوي بين مياه دجلة والفرات بالنفط العربي، وإدخاله في المبادلات التجارية بين البلدين، لتحقيق عائدات مالية من خلال بيعه أو الحصول على النفط مقابل المياه بأسعار تفضليه، هدا من جهة، ومن جهة أخرى استعماله كوسيلة ضغط على العراق لتحقيق مكاسب سياسية مثلما حدث في حرب الخليج (صبحي، (د س)).

بصـفة عامة اختلفت الأهداف الداخلية للمشـاريع المائية التركية بين سـياسـية واقتصـادية، ولكنها اتحدت لتشـــكل تهديد للأمن المائي العراقي، حيث تمتلك تركيا مشـــاريع تخزينية وكهرومائية على كل من دجلة والفرات.

كما تؤكد التقارير أن المشروع سيحجز 40% من مياه الفرات و43% من مياه دجلة الواردة على العراق (الياسري، (د س))

ويعد مشروع **G.A.P*** أكبر مشروع متكامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في المنطقة نظرا لخصـوصـيتها السـياسـية، لتحقيق التوازن بين غربها ووسـطها المتقدم وجنوب شـرقها المتخلف والمتدهور، والمتكون من غالبية سكان أكراد، وعلى هذا الأساس تسعى تركيا من خلال هذه المشاريع إلى كسب تأييد سكان المنطقة وإضـعاف الحركة الانفصـالية هناك، كل هذه المعطيات ستؤثر على الأمن المائي العراقي، من خلال زيادة الملوحة في مجاري نهري دجلة والفرات، كما أنها تؤثر وتضر بالمشـــاريع العراقية المتعلقة بتوليد الطاقة، لأن هذه الأخيرة مبرمجة على أســـاس نســـبة جريان مياه

*- مشروع: (GAP) هو مشروع تخزيني لإرواء 1.7مليون هكتار و طاقوي لإنتاج نحو 23 مليار ميكاواط /ساعة من خلال انشاء22 سد على نهري دجلة والفرات في منطقة جنوب الأناضول، مما سيتسبب في انخفاض الوارد المائي العراقي بحوالي 11 مليار متر مكعب من مجمل الكمية المقدرة ب حوالي 21 مليار متر مكعب، هذه الكمية تروي حوالي 696 الف هكتار من الأراضي الزراعية العراقية،

سنوي ثابت، ضف إلى ذلك تأثر الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والزراعية بعد تضرر قطاعات الري و الزراعة و الصناعة، هذا الوضع جعل العراق تواجه مشكلات كبيرة في تحقيق أمنها الغذائي، خاصة مع تزامن قيام إيران أيضا بإنشاء سدود على المجاري المائية الوافدة على العراق،، هذا الوضع كانت له تداعيات كبيرة على العراق وعلى منطقة الشرق الأوسط (القطاطشة، وآخرون، 2014)، وهذا ما توضحه الخارطة المرفقة رقم3.

الشكل 3: السدود التركية على نهري دجلة والفرات

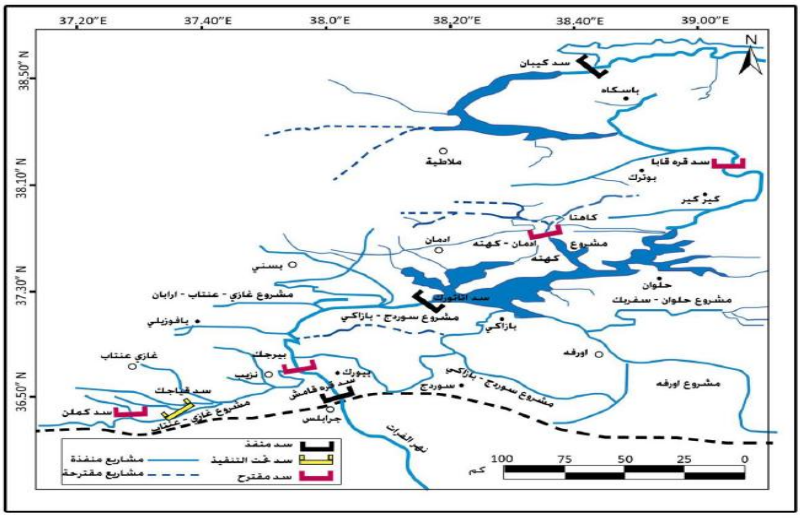

(سد اليسو وتأثيره على الوارد المائي الداخل للعراق، 2017 صفحة 455)

وبرغم الإمكانيات الموضوعة من طرف القيادة التركية للإنجاح المشاريع المقامة على نهري دجلة والفرات، والوصول إلى الأهداف المرجوة من خلالها خاصة السياسية والمتمثلة في عزل حزب العمال الكردي عن السكان والتضييق عليه من خلال دمج السكان في العجلة التنموية وتحسين المستوى المعيشي لهم، ما زالت المنطقة هي القاعدة الخلفية له والممول الرئيسي للحزب بشريا وماديا ومكان نشاطه هذا على المستوى الداخلي، ونفس الشيء على المستوى الخارجي لم تصل دولة تركيا إلى تحقيق أهدافها المسطرة من خلال لعب ورقة المياه وتحقيق هيمنتها على المنطقة، نظرا لوجود عدة أطراف دولية كإيران والولايات المتحدة التي تعمل على إفشال هذه الهيمنة.

2.3 تداعيات المشاريع المائية التركية على دولة العراق:

ترتبعن المشـاريع المائية التركية انعكاسـات على العراق، حيث تأثرت مختلف القطاعات بانخفاض منسوب المياه أو تلوته، كالزراعة والري وتوزيعه على المناطق العمرانية، وتوليد الطاقة، مما نتج عنه عواقب سياسية وخيمة داخليا وخارجيا.

حيث يوضـح العديد من الخبراء والمختصـين العراقيين تداعيات المشـاريع التركية على كل المجالات في العراق (العباسي، (د س)):

*الزراعة والريو الفلاحة: حيث تعتمد بشـــكل كبير على مياه دجلة والفرات وأي نقص في كمياته سيؤدي إلى إتلافها.

* التنمية المستدامة: ستشهد تغيرات كبيرة بسبب المشاريع المائية التركية، وزيادة تكلفة الاستثمارات وهجرة السكان.

*توسع ظاهرة التصحر: بسبب الجفاف مما يفقد التربة خصوبتها ونقص الغلاف النباتي مما يعرض التربة للتعرية والتصحر.

*تعطل لمشـاريع الطاقة: بسـبب نقص منسـوب المياه وضـعف تدفقه مما يسـبب توقف التوربيدات المولدة للكهرباء عن العمل.

مما يخلق مناخ غير أمن لتنفيذ السـياسـات العامة للحكومة أو اسـتثمارات الخواص، مما ينعكس بالسلب على المجهدات الساعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي

ومن خلال ما سبق يعد سعي دولة تركيا لتحقيق استقرار سياسي في منطقة الجنوب الشرقي تهديد للأمن بمختلف أبعاده في دولة العراق، لأنه يهدد أهم قطاع فيها وهو القطاع الزراعي وما يخلفه من تهديد للأمن الغذائي العراقي، وبالتالي تهديد الاستقرار السياسي في البلد.

يعد حرص تركيا على تحقيق مصـالح مطلقة دون الأخذ بالاعتبار مصـالح الطرف الأخر سـبب في تقليص فرص التعاون بين البلدين.

ولتحقيق نوع من التقارب بين الطرفين يجب التعاون لتحقيق أهداف نســـبية تخدم الدولتين وتطويرها مسـتقبل، ووضـع كل طرف مصـالح الطرف الأخر في الحسـبان لتحقيق نوع من التكامل في الرؤى والسياسات بعيدا عن المصالح الضيقة، التي تهدد العلاقات التركية العراقية.

3.3 تداعيات المشاريع المائية التركية على العلاقات التركية العراقية:

أثر تقضـية المياه على العلاقات التركية العراقية، وتراوح الموقف التركي بين لين ومتعصـب، فمثلا خلال فترة الثمانينات والتســـعينات لعبت تركيا دور المتعصـــب واعتبرت المياه ثروة وطنية تحت سـيطرتها وتحكمها، ولم تتوانى عن مشـاريعها وعلى رأسـها مشـروع G.A.P دون الأخذ باعتبار

مصـالح دولة العراق، مما أدى بالعراق إلى تقديم احتجاجات وشـكاوى وحتى تهديدات واتخاذ مواقف سـاندة لحزب العمال الكردي، نتج عنه سـوء للعلاقات وتأزمها، ولكن بمجرد وصـول حزب العدالة والتنمية واعتمادها على سياسـة حسـن الجوار مع العراق. كنقطة انطلاق لتحقيق مكانة جيوسـياسـية كبرى، من خلال خلقه مناخ من الاعتماد المتبادل مع دول الجوار وفي مقدمتها العراق، وخلق نقطة عبور تجارية كبيرة بين الدولتين (القطاطشة، وآخرون، 2014).

تشـهد العلاقات التركية العراقية تقلبات وتشـابك بسـبب المياه، تسـتدعي من الدولتين إدارة النزاع بطريقة تخدم مصالح الطرفين.

4.3.تداعيات المشاريع المائية التركية على منطقة الشرق الأوسط:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط منطقة تتداخل فيها الكثير من المشـاريع والسـياسـات الخارجية لإعادة تشكيلها، كما يعتبر إنشاء دولة كردية شمال العراق أكبر تهديد يواجه تركيا ولهذا تسعى للوصول إلى حل للقضـية والكف عن سـياسـة التهديد التي تتبناها في العراق، بالمقابل تحمل السـياسـة الأمريكية المنتهجة في العراق الكثير من الغموض والشك للحكومة التركية، وعلى هذا الأساس فأن تركية تعمل على تعديل وحتى تحسـين موقفها مع العراق، وتعتبر المياه من أهم الطرق لفعل ذلك (وهيب، (د س)).

1.4.3 تدخل دولة إيران في الأزمة:

تسـعى إيران لوضـع قدم في المنطقة ولعب دور بارز، مسـتغلة ضـعف دول الجوار، حيث سـعت لبناء علاقات مع تركيا الفاعل القوي في المنطقة لزيادة نوفدها، والتقليل من الوجود الأمريكي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لعبت دورا محوريا لسـيطرة على العراق من خلال العلاقات التي تربطها بالقوى السياسية العراقية في الداخل، حيث أترث على العلاقات التركية العراقية، ووسعت الهوى بين البلدين والتي انعكست على كل القطاعات ومن ضمنها القطاع المائي (عيشون، وآخرون، (دس)).

2.4.3 تدخل الكيان الصهيوني في الأزمة:

لا يمكن الحديث عن تدخل القوى الخارجية في العلاقات التركية العراقية، دون إغفال الدور الذي تلعبه إسرائيل، من خلال سعيها لإقامة علاقات حسنة مع تركيا، لضغط على دول المنطقة بصفة عامة وإيران بصـفة خاصـة، حيث أقامت عدة اتفاقيات تعاون في المجال الاقتصـادي وتحالفات في الجانب الأمني العسـكري, مما سـمح بتقارب سـياسـي كبير، هذا التقارب التركي الإسـرائيلي قابله تصعيد تركي اتجاه العراق بإقامة سدين جديدين على الفرات، ورفض مذكرات الاحتجاج التي تقدمت

به العراق على انخفاض و تلوث مياه الفرات، بدعم من إسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة سنة 1996م (بولوك، وآخرون، 1999).

أصبحت أزمة المياه بين دولتي تركيا والعراق ورقة وذريعة للدول التي تريد تمرير سياستها في المنطقة مما أثر على طريقة إدارة الأزمة ومستقبلها.

4. مستقبل الأزمة وتأثيرها على الأمن والسلم في المنطقة:

عدم وجود قاعدة قانونية دولية موحدة وواضحة، تنظم استخدام مياه الأنهار الدولية، جعل علاقات البلدين بين مد وجزر، تتصف بالسلم أحيانا وتتسم بالتصعيد أحيانا أخرى، على حسب أهداف وسياسات البلدين حسب كل مرحلة.

1.4 المفاوضات بين البلدين:

في إطار المساعي المبذولة لتحقيق أرضية اتفاق بين دول حوض دجلة والفرات، قامت حكومات تركيا والعراق بعدة ترتيبات واجتماعات، بداية من سنة 1946م (زيتوني، وآخرون، 2019):

*توقيع معاهدة الصداقة وعلاقات حسن الجوار بين تركيا والعراق: هدفها التعاون وتنمية مياه النهرين والتقليل من حدة التوترات ووضع أرضية مشتركة لتقريب وجهات النظر.

*تبادل البيانات من خلال التقارير المنجزة: بعد الخطوة الأولى حاولت الدول البدا في التعاون التقني كخطوة ثانية لتعزيز معاهدة الصداقة وحسن الجوار.

*إنشاء اللجنة الفنية المشتركة للمياه الإقليمية: كمحاولة لتجسيد معاهدة حسن الصداقة وتأكيد الدولتين للعمل المشترك وإعطاء المياه صفة الإقليمية وليس الوطنية.

*كفالة مبدأ التشاور وتبادل المعلومات والخبرات بالرجوع للقانون الدولي: تأكيد الدولتين على الالتزام بقواعد القانون الدولي وأنه المصدر الأول لكافة القوانين الدولية مع الترحيب بكل المبادرات الدولية التي تتماشى ومقاصد القانون الدولي.

*أجراء دراسة تساعد إدارة مياه الحوض على معرفة التحديات التي تواجهها: تأكيد الدولية من خلال هذا المبدأ على المصير المشترك الذي يفرض عليهما التعاون وليس الحرب

*وضع أرضية مشتركة للتعاون مرة أخرى: تأكيد التعاون دائما ومحاولة جعله السيناريو الوحيد بين الدولتين لنبد كل سيناريوهات الأزمات والحرب.

*إعطاء الفرصة للمؤسسات المختصة لتبادل التدريب والتكنولوجيا والدراسات: إعطاء التعاون بعد تقني أكثر منه سياسي لتغليب المصالح التقنية على المصالح السياسية.

*إنشـــاء معاهد المياه: مما فتح الباب مرة أخرى بين الأطراف الثلاثة بصـــفة عامة، وبين العراق وتركيا بصفة خاصة لتوقيع على مذكرات تفاهم وتعاون للإدارة المياه بينهما.

2.4 مبادرات التعاون بين البلدين:

مشروع أنابيب السلام، هو مشروع لنقل المياه التركية إلى الدول العربية، حيث اعتمدت تركيا على مياه نهري جيحان وسيحان، وهما نهران تركيان المنبع والمصب، أي أن مياههما تركية خالصة لهذا المشروع، ويهدف المشروع إلى (فوزي، 2007):

*استغلال تركية لهذه المياه في هذا المشروع يحررها من أي ضغوطات خارجية: مما يمنحها حرية في التحرك واخذ زمام المبادرة وتسير المشروع حسب استراتيجياتها وأجندتها.

*لا يضع الدول المستفيدة منه في مشاكل مع دول الجوار التركي: لأن مياهه مياه تركية خالصة، لن تكون هناك أي تبعات يمكن أن تســـبب أزمات وتوتر في العلاقات بين دول الجوار والدول المستفيدة من المشروع

*مبادلة المياه التركية بالبترول العربي: ورقة إضـــافية في يد دولة تركيا لمحاولة تحقيق هدفها الأول وهو تبادل المياه مقابل البترول.

*مد اليد لدول الجوار من اجل الســـلام: مما يمنح تركيا العديد من الامتيازات خاصـــة الســـياســـية ويمنحها صفة دولة مركز في المنطقة.

*تعزيز مكانتها السياسية، وتوزيع نفوذها في المنطقة: حيث تصبح المصدر الأول للماء والغذاء للمنطقة العربية.

*للتخفيف من ردود أفعال الدول العربية اتجاه السياسات التركية اتجاه إسرائيل: من خلال استراتيجية المياه مقابل السلام

*جعل تركيا للمياه هو محور كل اتفاقياتها: نظرا لأهمية المياه، جعلت دولة تركيا منه أســـاس كل سياساتها، الماء مقابل البترول، الماء مقابل السلام، الماء مقابل الهيمنة.

برغم من استبعاد العراق مؤقت نظرا لعدة أسباب سياسية، إلى أن المشروع يشتمل على العراق أي ضـــمن المخطط، مشـــروع له أبعاد ثنائية بين تركيا والعراق، ونفس في الوقت ذو أبعاد إقليمية بين تركيا والمنطقة العربية وهذا ما سينعكس على الأمن والسلم في المنطقة ويعززهما عن طريق الاعتماد المتبادل، المياه مقابل البترول، أو حتى المياه مقابل السلام.

ومن خلال ما سبق يعد هذا المشروع مبادرة لدولة تركيا في المنطقة خارج مياه دجلة والفرات والمشاكل المرتبطة بهم، حيث تبحث تركيا عن استقلالية أكبر في التعامل مع الدول التي بحاجة إلى الماء دون الدخول في نزاعات إقليمية ودولية مع دول اخرى.

3.4 الضغوطات الخارجية على تركيا:

إن ظهور فكرة الأمن الإقليمي دفع النخب والحكومات الحاكمة إلى تبني التنمية الإقليمية المتكاملة وبالخصوص في مجال المياه وتنمية أحواض الأنهار لتحقيق عدة أهداف نذكر منها (هاشم، (دس)):

*تعزيز الاتجاه العالمي في تنمية أحواض الأنهار الدولية: لتعزيز الأمن والسلم العالمي وتغليب سياسات التعاون على الحروب.

*إشراك علماء البيئة والري وخبراء القانون: من خلال الملتقيات الدولية ودبلوماسية المؤتمرات لتغليب الأبعاد التقنية العلمية على الأهداف والمصالح السياسية

*تعزيز السياسات التكاملية البعيدة عن الصراع: دعم كل المبادرات التكاملية والمشتركة ومحاولة خلق وعي مشترك.

*دعم الضغط على الدول المتنازعة لتبني حلول تكاملية تعاونية بدل الصراع: دفع الدول المشاطئة لتبني خيار التعاون بدل خيار النزاع من خلال عدة آليات قانونية وردعية.

*استعمال المنظمات الدولية ورقة التمويل كورقة ضغط من اجل السلام: أي أنها لا تمنح التمويل لدول التي لا تتماشى سياستها والقوانين الدولية المعززة للسلام والمحافظة على الأمن.

*اشتراط موافقة دول المصب ودول الجوار قبل أي تمويل لدول المنبع: لدفع دول المنبع إلى إخطار دول المصب بأي مشاريع مستقبلية على مياه الأنهار الدولية، والعمل المشترك مع دول المصب لتفادي وقوع الضرر عليها.

تمارس العرق ضغط كبير على تركيا من خلال الاحتكام إلى القانون الدولي، وما ينجر عن ذلك من متابعات تضع تركيا تحت المحاسبة من طرف الهيئات الدولية ولوائح حقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي التي تسع تركيا جاهدة لدخوله.

تسعى كل من دولة تركيا ودولة العراق إلى الوصول لأرضية مشتركة بينهما ووضع حجر الأساس لإطار تعاوني بين البلدين فيما يخص استغلال مياه دجلة والفرات ومحاولة الوصول لحل مرضي للأزمة بين الطرفين في إطار مشترك، هذه الأزمة لم تثني عزم تركيا للعب دور إقليمي من خلال

المياه فقامت بعدة مشـــاريع مائية أخرى مع دول الجوار ولكن هذه المرة اعتمدت على مياه نهري جيحان وسيحان اللذين لا يوجد حولهما أي نزاع وتعتبر مياههما مياه تركية خالصة.

تدرك الحكومة التركية جيد أن ورقة المياه ورقة فعالة ولها تأثير كبير في منطقة الشرق الأوسط نظرا لندرة المياه هناك وزيادة الطلب عليه، وغياب حلول بديلة وسريعة لحل هذه المشكلة على الأقل على المســـتوى القريب، حيث تعمل على إدراجه في العملية التبادلية بينها وبين دول المنطقة لتحقيق امتيازات فيما يخص أسعار النفط.

وبرغم من وجود عدة مبادرات تعكس محاولات التعاون بين البلدين إلى أن العراق لا يلغي ورقة الضـــغط الخارجي على تركيا من خلال القوى العالمية والمنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية وحتى استعمال ورقة الفواعل غير الدولية في المنطقة كحزب العمال الكردي لتحقيق أهدافه، بعد أدركت الحكومة العراقية أن العديد من المبادرات التركية تبقى مجرد حبر على ورق الغرض منها كسب الوقت لفرض واقع معين من طرف تركيا على العراق.

5. الخاتمة

تقع معظم دول منطقة الشرق الأوسط في مناخ جاف أو شبه جاف، ولهدا يعتبر الماء كأهم ثروة في المنطقة يجب الحفاظ عليها وترشـــيد توزيعها واســـتغلالها، حيث تســـعى الحكومة العراقية للحفاظ على هذه الثروة التي تمثل القاعدة الرئيسية والحيوية لأي نشاط زراعي أو صناعي، ضف إلى ذلك الاستغلال اليومي البشري.

كما تعد المشاريع المائية التي انطلقت تركيا في إنجازها، تحدي كبير أمام الجهات المختصة في العراق مشـــاريع تأخذ أبعاد ســـياســـية للحكومة التركية أكثر منها تنموية، ســـواء على المســـتوى الداخلي أو الخارجي التركي، مما جعل طاولة الحوار معقدة وذات أبعاد ســـياســـية يغيب عنها البعد الاقتصادي التعاوني.

كل هذه العوامل جعلت من الماء أهم نقطة على طاولة النقاشـــات بين الأطراف المشـــاطئة، وأداة للمد والجذب بين الطرفين العراقي والتركي وحتى السوري، فأما تبني سياسة حسن الجوار ذات رؤى تعاونية أو حتى تكاملية من خلال الاعتماد المتبادل بترول مقابل الماء، لخدمة الســـلام بين البلدين بصفة خاصة و في المنطقة بصفة عامة، أو الانقياد إلى الشك وعدم الثقة بين البلدين وتبنى سياسة لي الذارع والضغط غير المباشر عن طريق تعزيز مصادر العنف و تصعيدها في المنطقة، مما يغرق المنطقة في حالة من التوتر تشكل حاجز أمام السلام في المنطقة و تكون الخطوة الأولى للحروب القادمة على الماء في المنطقة.

6. قائمة المصادر

أحمد جاسم إبراهيم الشمري. 2020. ، *سياسات تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار* . بابل–العراق : مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، 2020.

أسعد حمدي محمد الطاهر. 2018. *التنمية الزراعية المستدامة في العراق–الواقع والتحديات–*. العراق : جامعة التنمية البشرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2018.

جون بولوك و عادل درويش. 1999. *حروب المياه الصراعات القادمة في الشرق الأوسط.* (د ب) : المجلس الأعلى للثقافة، 1999.

حسين حافظ وهيب. (د س). *العراق والمحيط الإقليمي– دراسة في العلاقات التركية العراقية* . بغداد : مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، (د س).

حسين عليوي عيشون و جاسم محمد عبد الكريم. (دس). العلاقات العراقية التركية والعوامل المؤثرة فيها –إيران نمودجا. مكان غير معروف : كلية العلوم السياسية /جامعة الكوفة، (دس).

رينان ذنون العباسي. (د س). *مشروع أليسو وتأثيره على الوضع الاقتصادي في العراق.* الموصل : مركز الدراسات الاقليمية جامعة الموصل، (د س).

صافي الياسري. (د س). مشروعGAP التركي–نتائج خطرة على الحياة في العراق والمنطقة . *صحيفة المدى البغدادية–مقالات حول العالم* . (د س).

فاروق صبحي صبحي. (د س). سياسة تركيا المائية حيال العراق وأثرها في تطور العلاقات الثنائية. *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية.* (د س).

محمد حمد القطاطشة و فرح عبد الكريم. 2014. *النزاع على المياه بين العراق وتركيا* . العراق : قسم العلوم السياسية كلية الآداب جامعة الشرق الأوسط ، 2014.

محمد زيتوني و عبير بوعكاز. 2019. ديناميكية الصراع والتعاون حول مشكل المياه في المنطقة العربية. *دراسة حالة نهري دجلة والفرات.* 2019.

محمد محمد القطاطشة و فرح عبد الكريم. 2014. النزاع على المياه بين العراق وتركيا . *رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية*،. بغداد : قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2014.

نظير الأنصاري. 2018. *مخاطر الأزمة المائية في العراق، الأسباب و سبل المعالجة* . العراق : مركز الجرايرة للدراسات، 2018.

نوار خليل هاشـم. (دس). دوافع الصـراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضـي دجلة والفرات. *دراسات دولية، .* (دس)، العدد 43.

هشام فوزي. 2007. مشروع أنابيب مياه السلام التركية والمواقف العربية منه. 2007.